مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

رئاسة العراق الدورية لمجموعة الـ(77 والصين) لعام 2025 والتحديات والفرص المتحققة عنها

د. وجدان فالح حسن

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

رئاسة العراق الدورية لمجموعة الـ(77 والصين) لعام 2025 والتحديات والفرص المتحققة عنها

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة مقال

الموضوع / السياسية الداخلية والخارجية

د. وجدان فالح حسن/ كلية العلوم السياسية - جامعة ميسان

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. المقدمة:

أعلنت وزارة الخارجية العراقية في 30 آب/أغسطس 2024 عن اختيار العراق لرئاسة مجموعة الـ(77 والصين) ابتداءً من كانون الثاني/يناير 2025. وتُعد هذه المنظمة التنموية، التي تنضوي تحت لواء الأمم المتحدة، من أكبر التجمعات الدولية، إذ تضم 134 دولة نامية من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب الصين. وقد تأسس هذا التجمع في ستينيات القرن الماضي بهدف مساعدة الدول النامية على تحقيق أهدافها التنموية وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها من جهة، ومع الدول المتقدمة من جهة أخرى.

يُعد هذا التجمع أكبر تكتل للدول النامية تحت مظلة الأمم المتحدة، وهو تحالف حكومي دولي ترتكز أهدافه التنموية على تعزيز المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء، فضلاً عن السعي لحل المشكلات العالمية التي تواجهها هذه الدول، مثل التصحر، وتراجع القطاعات الزراعية والصناعية، وغيرها من التحديات، بالإضافة إلى التراجع التكنولوجي الناتج عن الفجوة الكبيرة بين دول التجمع والدول المتقدمة، مما أسهم في تأخر مشاريع التطوير الاقتصادي فيها.

وفي 14 كانون الثاني / يناير 2025 أعلن وزير الخارجية العراقي (فؤاد حسين) عن تسلم العراق رئاسة المجموعة لمدة سنة واحدة، وقد صرّح بهذه المناسبة « إن العراق سيحاول عبر رئاسته للمجموعة دعم المبادرات العالمية لتحقيق أهدافها». وانطلاقاً من ذلك، سنسعى إلى فهم أبرز الفرص التي يمكن تحقيقها من خلال هذه الرئاسة الممتدة لعام كامل.

II. تأسيس مجموعة الـ(77 والصين)

تأسست مجموعة الـ(77) أو (G77) في 15 حزيران/يونيو 1964 في ختام الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في جنيف، حيث أُعلن عن البيان المشترك لتأسيس المجموعة، ووقّعته 77 دولة نامية من مختلف أنحاء العالم، ومن هنا جاء اسمها، نسبةً إلى عدد الدول الموقعة على البيان. وفي الفترة بين 10 و25 تشرين الأول/أكتوبر 1967، عُقد الاجتماع الوزاري الأول للمجموعة في الجزائر العاصمة، حيث تمت المصادقة على «ميثاق الجزائر» الذي حدد الهيكل الأساسي للمجموعة وأُطُر عملها. وعلى الرغم من توسّع المجموعة وازدياد عدد أعضائها إلى 134 دولة، فإنها لا تزال تحتفظ باسمها الأصلي حفاظاً على رمزيتها ودلالتها التاريخية. وتضمّ المجموعة حاليًا ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، وتمثّل ما يقارب 80 % من سكان العالم، بالإضافة إلى نحو 43 % من حجم الاقتصاد العالمي.

اعتمد (ميثاق الجزائر) تطوير هيكل مؤسسي دائم بشكل تدريجي، مما أدى الى إنشاء فروع لمجموعة الـ(77) لمكاتب الاتصال في جنيف (UNCTAD)، ونيروبي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وباريس (UNESCO) وروما (FAO) وفي واشنطن (صندوق النقد والبنك الدولي)، وفيينا (UNIDO) ومجموعة الـ(25).[1]

تتمتع مجموعة الـ(77) بنظام عمل مشترك على مستوى فروعها المختلفة، حيث تتميز ببعض الخصائص الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالعضوية وآلية صنع القرار وبعض الأساليب العملية. ويُنسق عمل كل فرع بواسطة رئيس يتصرف كناطق رسمي باسم المجموعة. كما تتناوب الرئاسة بشكل إقليمي بين (آسيا، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي)، وتمتد فترة الرئاسة لمدة سنة واحدة. وبناءً على ذلك، يتسلم العراق رئاسة المجموعة في كانون الثاني/يناير 2025.

أما بخصوص الصين، فهي لم تكن من ضمن الدول المؤسسة للمجموعة، لكنها من الدول الداعمة لها، وتحضر المجموعات بصفة «ضيف». وفي عام 1991، وأثناء التحضير لـ «قمة الأرض»، بدأ التنسيق المشترك بين المجموعة والصين. وفي عام 1996، تبنت «الدورة الوزارية 20» انضمام الصين للمجموعة، وصدر البيان الأول للمجموعة تحت اسم «مجموعة الـ 77 والصين».

1 - THE GROUP OF 77 (G-77), , Group of 77 / Vienna web site: https://www-g77-org.translate.goog/vienna/history-2/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

ومنذ ذلك التاريخ، أصبح هذا الاسم هو الاسم الرسمي للمجموعة.[2]

III. أهداف مجموعة الـ (77 والصين)

تهدف المجموعة إلى مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها على النحو التالي:[3]

1. تشكل المجموعة أكبر تحالف للدول النامية في الأمم المتحدة، لذلك تسعى إلى توفير السبل لتنسيق ودعم مصالح الدول النامية المشتركة.
2. تعزيز القدرات التفاوضية في القضايا الدولية الرئيسية كافة ضمن منظومة الأمم المتحدة.
3. دعم التعاون الاقتصادي والتقني بين الدول النامية.
4. تمكين بلدان الجنوب من التعبير عن مصالحها الاقتصادية الجماعية وتعزيزها.

IV. الهيكل التنظيمي لمجموعة الـ(77 والصين)

تتألف «مجموعة الـ 77 والصين» من الهياكل التالية:[4]

1. **الأمانة العامة:** وتتخذ من الجمعية العامة للأمم المتحدة مقراً لها، وتكون رئاستها عند الدولة التي تتولى الرئاسة الدورية للمجموعة، ولها ممثلون في فروع الأمم المتحدة بفيينا وباريس ونيروبي وروما وجنيف.

1. **المؤتمر الوزاري:** ويجتمع كل سنة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، وينسق بين الدول الأعضاء، من أجل توحيد قراراتها ورؤيتها في الأمم المتحدة، خاصة في المجالات الاقتصادية.

2- مجموعة الـ77.. أكبر تحالف دولي حكومي داخل الأمم المتحدة ، موقع الجزيرة الإخباري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 25/9/2023، على الرابط (اخر زيارة 24/1/2025):
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/9/24/%D9%85%D8%AC%D9%B9%D8%A9-

3- About the Group of 77, Op Cit.

4- مجموعة الـ77.. أكبر تحالف دولي حكومي داخل الامم المتحدة، المصدر السابق.

2. **مؤتمر القمة:** أعلى سلطة في المجموعة وله الحق في المصادقة على القرارات، ويتألف من رؤساء الدول والحكومات. وتنتقل الرئاسة في المنظمة على أساس إقليمي، وذلك بين أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ودول الكاريبي. وتمتد فترة الرئاسة سنة واحدة في جميع الفروع، وتتم عن طريق التصويت المباشر بالأغلبية. وتعرف عملية صنع القرار السياسي في المجموعة باسم «قمة الجنوب»، حيث عقدت القمة الأولى في العاصمة الكوبية هافانا في عام 2000.

3. **مجموعة الـ 24:** وهدفها مواكبة السياسة المالية الدولية، وتقييم الأحداث في المجال النقدي، ومراقبة قرارات صندوق النقد الدولي، وإطلاع الدول الأعضاء في «مجموعة الـ 77» على كافة التطورات المالية. وتتكون المجموعة 24 دولة من الدول الأعضاء في «مجموعة الـ 77".

4. **اتحاد العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الجنوب:** ويعرف اختصاراً بـ(COSTIS)، وهدفه تنمية المعرفة ونشر التقنية بين دول الجنوب، وتبادل الخبرات بين مجموعة البلدان النامية.

5. **صندوق بيريز غريرو الائتماني:** ويُطلق عليه (BGTF)، وقد أخذ تسميته من الأمين العام الأسبق لـ(أونكتاد) الفنزويلي (مانويل بيريز غيريرو) الذي كان له دور بارز في تأسيس مجموعة الـ 77. ويهدف الصندوق إلى دعم بلدان الجنوب في خلق المشروعات وتسييرها، من أجل زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية.

٧. التحديات التي تواجه مجموعة الـ(77 والصين) في الوقت الراهن

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مجموعة الـ(77 والصين) والدول النامية بشكل عام، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمية: بفعل الضعف الاقتصادي للدول النامية، فضلاً عن ارتدادات جائحة كورونا (COVID19) التي لا تزال تلقي بظلالها على الاقتصادات العالمية بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، فمع ارتفاع معدلات التضخم بسبب السياسات النقدية للدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية لحفز اقتصاداتها الراكدة بسبب الجائحة، ارتد ذلك في توسع نطاق التضخم

فيها الذي انتقل الى الاقتصاد العالمي بالكامل، رافق هذا الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ركود اقتصادي في هذه الاقتصادات مما اسهم في تنامي الهوة الاقتصادية بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية. فضلاً عن انفجار كبير في مستويات البطالة بسبب هذا التعثر، مما خلق اضطراباً اقتصادياً في العديد من الدول التي تجد صعوبة في تحقيق أهدافها التنموية، نتيجة لتراكم هذه المشاكل.

2. أما الإطار الثاني فيتمثل في إعادة هيكلة الديون السيادية العالمية بمشاركة الدول النامية، بسبب تكلفة خدمة هذه الديون وتأثيراتها على اقتصاديات هذه الدول؛ ولاسيما من الناحية الهيكلية. ففي 23 كانون الأول/ديسمبر 2023 أصدر البنك الدولي تقريراً عن «الديون الدولية»، رصد فيه أن البلدان النامية أنفقت نحو 443.5 مليار دولار لخدمة ديونها العامة في عام 2022، وأضاف أن ارتفاع تكاليف هذه الديون أدى إلى تحويل موارد هذه الدول بعيداً عن الاحتياجات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبيئة، التقرير كما أفاد التقرير بأن مدفوعات خدمة الدين عام 2023 التي تشمل أصل الدين والفائدة، زادت بنسبة 5 % عن عام 2022. ولفت التقرير النظر إلى أنه في الفترة من 2012 – 2022 زادت قيمة الفوائد التي تسددها 75 دولة أربع مرات، لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 23.6 مليار دولار في عام 2022، وتوقع أن تتضخم التكاليف الإجمالية لخدمة الدين في أفقر 24 بلداً في عامي 2023 و2024، بنسبة تصل إلى 39 %. وكشف البنك الدولي أيضاً عن تخلف 18 دولة عن سداد ديونها السيادية، كما أن نحو 60 % من البلدان المنخفضة الدخل في خطر كبير يهدد بوصولها إلى مرحلة الديون الحرجة؛ ولاسيما مع تضاعف الاقتراض خلال الفترة من 2012-2022.[5]

3. بفعل التغيرات المناخية المتطرفة في المناخ العالمي بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، أدى ذلك إلى تفاقم حالة التصحر في الدول النامية، فضلاً عن تراجع المساحات القابلة للزراعة، مما أدى إلى تفاقم أزمة الغذاء في غالبية دول العالم. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت سلاسل التوريد العالمية نتيجة لهذا التراجع، إلى جانب الأزمات العالمية التي أدت إلى تناقص توافر المواد الغذائية الأساسية، وعلى رأسها الأزمة في أوكرانيا التي أثرت على معدلات تصدير المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب. كل هذه الأزمات أصبحت تهدد بحدوث مجاعات في الدول الفقيرة التي لا تستطيع الإنتاج أو حتى الاستيراد، بفعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

5- قمة مجموعة G-77 والصين: مقاربة جديدة للتعددية القطبية، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 25 / 1/ 2025، على الرابط (اخر زيارة: 25/1/2025):
https://trendsresearch.org/ar/insight/%D9%%D8%AF/?srsltid=AfmBOoqzWWIaALXl9QLYUT-DWoJo4XavoYNbT-S6OAd-sbMszxxm6THPm

4. عدم إمكانية الوصول إلى مصادر مياه الشرب والصرف الصحي الأساسي والنظافة الكافية: كما شددت التقارير على أن الكوارث المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب وندرتها وتلوثها ستتفاقم بفعل التحضر والنمو السكاني والتصحر والجفاف وظواهر الأرصاد الجوية المتطرفة الأخرى وتغير المناخ. فضلاً عن الافتقار إلى القدرات اللازمة لضمان الإدارة المتكاملة للموارد المائية. لذا، من الضروري توسيع التعاون الدولي ليشمل الدول النامية في الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 50 % من مدن العالم تعاني حالياً من حالات متكررة لندرة المياه، كما تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى 6.7 تريليون دولار بحلول عام 2030، و22.6 تريليون دولار بحلول عام 2050، للوصول إلى المياه النظيفة والمياه الصالحة للشرب في جميع أنحاء العالم.
5. عدم حصول الدول النامية على كميات أكبر من التمويل الدولي والتدريب، ونقل التكنولوجيا البيئية السليمة، من أجل تحقيق كفاءة أفضل في إدارة الموارد. هناك نقص في المساعدة التنموية الرسمية الموجهة نحو قطاعي الصناعة والاستخراج، اللذين يعتمد عليهما البلدان النامية.

فضلاً عن الكثير من المشاكل الأخرى التي تواجه الدول بشكل عام، ودول المجموعة بشكل خاص. وعلى الرغم من دعوات المجموعة ومنظمة الأمم المتحدة المستمرة لتدارك الوضع والعمل على حل الإشكالات التي تواجه الكوكب، إلا أنها لم تجد الآذان المصغية التي تسعى لتحقيق مصالح الدول جميعاً. بل إن كل طرف يسعى لتحقيق مصالحه على حساب الآخرين، وهذه هي أهم مشكلة يجب أن تُواجه ويتم حلها.

VI. الفرص التي يمكن للعراق تحقيقها من خلال رئاسته لمجموعة الـ(77 والصين)

على الرغم من أن رئاسة العراق لمجموعة الـ(77 والصين) لن تستمر أكثر من عام واحد، فإن هناك مجموعة من الفرص التي يمكن الاستفادة منها، شريطة أن يعمل صانع القرار السياسي والاقتصادي على اغتنامها وتحقيق أقصى فائدة منها. يمكن تلخيص هذه الفرص على النحو الآتي:

1. لم تتمكن هذه المجموعة سابقاً من تحقيق جميع أهدافها، إلا أن الوضع العالمي الراهن يفرض ضرورة تفعيل دورها بشكل أكثر فاعلية، نظراً للأزمات الاقتصادية والمناخية والفقر وغيرها من التحديات. وينبغي أن يكون لهذا الدور مدى واسع يتيح وضع قضايا الدول النامية كافة على طاولة الحوار والمفاوضات أمام المجتمع الدولي والقوى الكبرى، التي تجاهلت عمداً هذه المشكلات حتى امتدت إلى داخل اقتصاداتها، بفعل موجات العنف العابر للحدود والهجرة غير الشرعية. وبما أن العراق يعاني من هذه التحديات شأنه شأن بقية الدول النامية، فإن موقعه في قلب الحدث ورئاسته للمجموعة يوفران فرصة لتعزيز التواصل وأخذ موقع الصدارة في هذه التطورات. وإذا ما استُغلت هذه الفرصة بشكل جيد، فمن الممكن تحقيق فوائد سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية كبيرة.
2. يُعد اختيار العراق لرئاسة مجموعة الـ(77 والصين) إنجازاً دبلوماسياً مهماً، بشرط استغلاله بالشكل الأمثل. فقد حصل العراق على هذا المنصب عبر تزكية وموافقة مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في الأمم المتحدة بالإجماع، بعد مناقشتها لملف العراق الذي قدم رؤية واضحة لدوره خلال فترة رئاسته، إضافة إلى المحاور الرئيسة التي سيركز عليها، وفي مقدمتها الالتزام بمبادئ المجموعة الأساسية في دعم أهداف وطموحات الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويُشكل هذا الإجماع إنجازاً دبلوماسياً يمكن للعراق الاستفادة منه في السعي الحثيث للخروج من طائلة الفصل السابع، الذي لا يزال يؤثر على وضعه السياسي الدولي ويعيق العديد من الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسساته، لا سيما في الجوانب الأمنية والاقتصادية.
3. الانخراط بشكل أكبر في التخطيط للمشاريع التنموية العالمية من شأنه أن يعزز الخبرات العراقية، لا سيما في كيفية التعامل مع الأزمات التي تواجه هذه المشاريع وتطوير الحلول المناسبة لها. كما يسهم هذا الانخراط في تعزيز حضور العراق داخل المنظمات الدولية المتخصصة، مما يتيح له طرح قضاياه جنباً إلى جنب مع قضايا الدول النامية الأخرى، بهدف حشد الجهود الدولية لمعالجتها أو على الأقل تقديم المساعدة والمقترحات لحلها. وتُعد مشكلة ضعف الإمكانات التمويلية للمشاريع الاستراتيجية من أبرز التحديات التي يواجهها العراق حالياً، ما يجعل الاستفادة من هذه الفرصة أمراً بالغ الأهمية.

4. في ظل التوجهات العالمية للأمم المتحدة نحو مشروع الاتفاق الرقمي العالمي لضمان الاستفادة من الفرص التي يوفرها، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، خلال قمة مجموعة الـ(77 والصين) التي عقدت في هافانا، إلى أن تلعب المجموعة دوراً قيادياً في المفاوضات الخاصة بهذا الاتفاق. ويهدف الاتفاق إلى تحقيق انتقال عادل إلى الاقتصاد الرقمي وضمان استفادة الجميع من التطورات التكنولوجية الحديثة. باعتباره رئيساً للمجموعة، سيكون العراق في قلب هذه المفاوضات إذا ما أُجريت، مما يوفر له فرصاً مهمة. فمعرفة أن القطاع المالي والاقتصادي والمصرفي العراقي يُصنف ضمن أدنى المستويات عالمياً، وأن الاقتصاد يعاني بسبب التأخر التقني، تؤكد أهمية استغلال هذه الفرصة بأفضل شكل ممكن لتحقيق مكاسب في مجالات التكنولوجيا الرقمية والتنمية الاقتصادية.

VII. الخاتمة

إن رئاسة العراق لمجموعة الـ(77 والصين) يمكن أن تتيح له العديد من الفرص للاطلاع على مشاريع التنمية لدى الدول الأعضاء، مما يهيئ مناخاً أفضل للتعاون بين العراق ودول المجموعة. وسيزداد هذا التعاون الاقتصادي عمقاً إذا أحسن العراق استغلال الفرصة في الدفاع عن حقوق المجموعة من جهة، وتعزيز التواصل مع أعضائها من جهة أخرى، الأمر الذي سيسهم في تحقيق فوائد اقتصادية عديدة، أبرزها تعزيز التعاون التنموي وزيادة التبادل التجاري. كما سيوفر ذلك للعراق فرصاً مهمة لتطوير قطاعاته التي تحتاج إلى حوافز اقتصادية واستثمارات جيدة، مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

VIII. المصادر

- مجموعة الـ77.. أكبر تحالف دولي حكومي داخل الأمم المتحدة ، موقع الجزيرة الإخباري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 25/9/2023، على الرابط (اخر زيارة 24/1/2025):
  - https//:www.aljazeera.net/encyclopedia%/2023/9/24/D9%85%D8%AC%D9%B9%D8%A9-
- قمة مجموعة G-77 والصين: مقاربة جديدة للتعددية القطبية، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 25 / 1/ 2025، على الرابط (اخر زيارة: 25/1/2025):
  - https//:trendsresearch.org/ar/insight%/D9%%D8%AF?/srsltid=Afm-BOoqzWWIaALXl9QLYUTDWoJo4XavoYNbT-S6OAd-sbMszxxm6THPm
- About the Group of 77, Group of 77 Web site, https://www.g77.org/doc/index.html#aim last visit: 24th January 2025.
- THE GROUP OF 77 (G-77), , Group of 77 / Vienna web site: https://www-g77-org.translate.goog/vienna/history-2/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org